



## الخدمات التي تقدمها المدارس الدامجة في وزارة التربية والتعليم

هند أحمد ذياب عمر \*

مرشدة تربوية لدى وزارة التربية والتعليم، الاردن  
مديرية التربية والتعليم للواء الجامعة، مدرسة خلدا الثانوية للبنات

## Services Provided by Inclusive Schools in the Ministry of Education

Hind Ahmed Diab Omar \*

Educational Counselor at the Ministry of Education, Jordan

University District Education Directorate - Khalda Secondary School for Girls

\*Corresponding author

hindomar100@yahoo.com

\*المؤلف المراسل

Received: October 23, 2024

Accepted: December 20, 2024

Published: December 26, 2024

### المخلص:

تتناول الورقة العلمية عرضاً تاريخياً مقتضباً لفكرة التعليم الدامج في العالم بشكل عام وفي الأردن على وجه الخصوص، وتطور هذه الفكرة منذ مولدها، كما تتناول المشكلة البحثية والأهداف المتعلقة بورقة البحث وأهميتها، كما تتناول الورقة مفهوم التعليم الدامج، وأنواع الدمج، والجهود التي تبذلها وزارة التربية والتعليم ابتداءً بالمؤتمر الوطني للتطوير التربوي، والذي عقدته وزارة التربية والتعليم عام 1987، والذي تقرر فيه نقل العناية وتعليم ذوي الإعاقة إلى وزارة التربية والتعليم بدلاً من وزارة التنمية الاجتماعية، والاستراتيجية العشرية للتعليم الدامج، حيث سيتم عرض سعي وزارة التربية والتعليم إلى تطوير برامج التعليم الدامج، وبما يؤدي إلى مرونة النظام التعليمي، ومشاركة أولياء الأمور في البرامج التعليمية، وتزويد المؤسسات التعليمية بالمعلمين المساندين للمعلم النظامي في الغرفة الصفية، وتقديم الخدمات المساندة المتنوعة للطلبة ذوي الإعاقة، والعمل على تغيير الاتجاهات السلبية لدى المعلمين والطلبة النظاميين وأولياء الأمور نحو هؤلاء الطلبة، بالإضافة إلى تغيير رؤية التعليم للطلبة ذوي الإعاقة بحيث تصبح قائمة على العمل التعاوني بين جميع الجهات ذات العلاقة من وزارة التربية والتعليم والمعلمين وأولياء الأمور والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، كما سيتم عرض عام للخدمات التي تقدمها مدارس التعليم الدامج في وزارة التربية والتعليم، ابتداءً بالتجهيزات الفنية الخاصة بمداخل المدرسة والصفوف الدراسية، والمقاعد الدراسية الخاصة، والمعلم المساند، والتقييم التربوي، ورفع كفاءة العاملين سواء المعلم النظام أو المعلم المختص المساند، إضافة إلى توفير الوسائل التعليمية. وتنتهي الورقة البحثية بالنتائج والتوصيات والمقترحات.

**الكلمات المفتاحية:** الخدمات التعليمية، المدارس الدامجة، التعليم الدامج، وزارة التربية والتعليم.

## Abstract

The scientific paper deals with a brief historical presentation of the idea of inclusive education in the world in general and in Jordan in particular, and the development of this idea since its birth. It also deals with the research problem and objectives related to the research paper and its importance. The paper also deals with the concept of inclusive education, types of integration, and the efforts made by the Ministry of Education starting with the National Conference for Educational Development, which was held by the Ministry of Education in 1987, in which it was decided to transfer care and education for people with disabilities to the Ministry of Education instead of the Ministry of Social Development, and the ten-year strategy for inclusive education, where the Ministry of Education's efforts to develop inclusive education programs will be presented, leading to the flexibility of the educational system, the participation of parents in educational programs, providing educational institutions with teachers who support the regular teacher in the classroom, providing various support services for students with disabilities, and working to change the negative attitudes of teachers, regular students, and parents towards these students, in addition to changing the vision of education for students with disabilities so that it becomes based on cooperative work between all relevant parties from the Ministry of Education, teachers, parents, governmental and non-governmental organizations. A general presentation of the services that Provided by inclusive education schools in the Ministry of Education, starting with the technical equipment for school entrances and classrooms, special school seats, support teachers, educational evaluation, and raising the efficiency of workers, whether regular teachers or support specialist teachers, in addition to providing educational tools. The research paper ends with the results, recommendations and proposals.

**Keywords:** Educational services, inclusive schools, inclusive education, Ministry of Education.

## المقدمة:

ظهرت فكرة التعليم الدامج للطلبة ذوي الإعاقة في مدارس البلاد الغربية؛ لمحاربة التمييز بين الأفراد بجميع أشكالهم، حيث تتبنى الدول المتقدمة فلسفة التعليم الدامج للطلبة ذوي الإعاقة في مدارس النظامية، ويظهر ذلك في التشريعات والممارسات التربوية التي تقوم بها نحو هذه الفئة، حيث تبنى مدارس التعليم الدامج على ما يعرف بفلسفة عدم رفض ذوي الإعاقة، فالتعليم الدامج يعتمد سياسة الباب المفتوح لجميع الطلبة بغض النظر عن قدراتهم وإعاقتهم، وتقبل جميع الطلبة كأعضاء في بيئة تعليمية دامجة (Ahmad& Satari, 2021).

إن الهدف من التعليم الدامج هو القضاء على الاختلافات بين التعليم العام والتعليم الخاص، وتقديم تعليم جيد، بغض النظر عن نوع الإعاقة التي يعاني منها الطالب، وهذا يعني أن التعليم الدامج يستلزم إعادة تنظيم نظم تعليمية قائمة على مبدأ المساواة، بحيث تكون هناك توجه مسؤول وبشكل متساوٍ في المواد والإعدادات والمناهج الدراسية لجميع الطلاب، وهذه الخطوات بعيداً عن فصل الطلاب ذوي الإعاقة، ونحو وجود نظام موحد للجميع (غنيم، 2017).

وأصبح الدمج ضرورة أكاديمية واجتماعية؛ رغم ما ظهر من تباين في الآراء في هذا الاتجاه، إذ تركز النقد في أن دمج ذوي الإعاقة أكاديمياً واجتماعياً سوف يزيد من عزل ذوي الإعاقة عن المجتمع،

لذلك لا بد من تصميم برامج تعليمية للمدارس الدامجة؛ ليصبح الدمج شاملاً في جانبيه الأكاديمي والاجتماعي، ويحقق الأهداف المنشودة منه (سعد الدين، 2019).

ويعرّف التعليم الدامج بأنه: تلك البرامج التي تهدف إلى توفير خدمات تعليمية، وخدمات مساندة لذوي الإعاقة، في برنامج دراسي عادي في التعليم العام إلى جانب زملائهم من الأسوياء، من خلال متخصصين، بحيث يتم بعيداً عن العزل في صفوف مستقلة (الفايز، 2008).

وعرّفه عبد الحميد (2011) بأنه: نهج تربوي واجتماعي تقدمه المدارس لذوي الإعاقة؛ ليسهم في تحقيق تكيف اجتماعي وانخراط تعليمي في بيئة مدرسية عادية، ومن ثم في المجتمع بعد.

ويمكن تعريف التعليم الدامج بأنه خدمات تقدم برعاية كافية لذوي الإعاقة، في بيئة مدرسية وصف دراسي عادي مع زملائه من الطلبة العاديين، أو في صف دراسي خاص عُرف بغرفة المصادر داخل تلك المدرسة، وبما يحقق تكاملاً اجتماعياً وتعليمياً ليوم كامل أو لجزء من يوم دراسي.

لذلك فإن هذه الورقة ستلقي الضوء على الخدمات التي تقدمها المدارس الدامجة في الأردن، وهل وصلت إلى مستوى الدمج الشامل.

### مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في أن التوجهات الحديثة تسعى إلى إدراج الطلبة ذوي الإعاقة في فصول التعليم العام، إلا أن التشريعات تدعو إلى تعليمهم في البيئات الأقل تقييداً. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تواجه تطبيق التعليم الدامج في الأردن، مثل القصور في استعداد المدارس والمعلمين من الناحية الفنية والتنظيمية لاستقبال الطلبة ذوي الإعاقة. يبرز هنا تساؤل حول مدى نجاح الخدمات التي تقدمها المدارس الدامجة في تحقيق التعليم الشامل لهذه الفئة.

### أهداف البحث

- التعرف على الخدمات التي تقدمها المدارس الدامجة في وزارة التربية والتعليم الأردنية.
- تحليل مدى جاهزية المدارس والمعلمين لتطبيق التعليم الدامج بشكل شامل.
- دراسة أثر الخدمات المقدمة على تحقيق الدمج الأكاديمي والاجتماعي للطلبة ذوي الإعاقة.
- تقديم توصيات لتحسين الخدمات الدامجة وتحقيق الدمج الشامل.

### أهمية البحث

الأهمية العلمية: يساهم البحث في تعزيز المعرفة حول التعليم الدامج والخدمات المقدمة في المدارس الأردنية، كما يلقي الضوء على التحديات التي تواجه هذا النظام ويسهم في تطوير استراتيجيات أكثر فعالية.

الأهمية العملية: يقدم البحث توصيات عملية لتحسين جودة التعليم الدامج في المدارس، مما يدعم صناع القرار في وزارة التربية والتعليم في تحسين السياسات والخدمات الموجهة للطلبة ذوي الإعاقة.

الأهمية الاجتماعية: يساهم البحث في تعزيز تكامل الطلبة ذوي الإعاقة في المجتمع من خلال تحسين فرصهم التعليمية والاجتماعية، ما يعزز مفهوم المساواة والتعايش الإيجابي.

## فكرة التعليم الدامج عالمياً ومحلياً:

بدأت فكرة التعليم الدامج عالمياً في ظل تغييرات فكرية في المجتمع سعيًا إلى إلغاء أفكار أيولوجية حول ذوي الإعاقة، ورافق ذلك صياغة نصوص قانونية دوليًا، إذ بدأ نداء عالمي ضمني منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948، حيث ورد التعليم حق للجميع في المادة (26) من الإعلان المذكور، فنصت المادة على أن: " لكل شخص حق في التعليم، ويجب أن يُوفّر التعليم مجانًا، على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والأساسية. ويكون التعليم الابتدائي إلزاميًا، ويكون التعليم الفني والمهني متاحًا للعموم، ويكون التعليم العالي متاحًا للجميع تبعًا لكفاءتهم، ويجب أن يستهدف التعليم التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. كما يجب أن يعزّز التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم وجميع الفئات العنصرية أو الدينية، وأن يؤيد الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لحفظ السلام" إضافة إلى أن اتفاقية اليونسكو لمناهضة التمييز في التعليم عام 1960، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام 1979، ومعاهدات حقوق الإنسان الدولية الرئيسية الأخرى، والتي لم تشدد على الحظر فقط، بل والقضاء الفعال على أي شكل من أشكال التمييز (طبال، 2019).

وتطورت فكرة التعليم الدامج، إذ يُمثل ذوو الإعاقة في أي دولة جزءًا مهمًا من المجتمع، ويُقدر بنسب متفاوتة بين دولة وأخرى، ومن هنا فإنه لا يمكن تجاوز متطلبات هذه الفئة من المجتمع، لذلك فقد صدرت تشريعات دولية تؤكد على حقوقهم، وضرورة رعايتهم رعاية شاملة، فقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1981 ميثاقًا للحقوق الإنسانية للأشخاص الذين يعانون من إعاقة، واقتضى هذا الميثاق بأن ذوي الإعاقة لهم حقوق المشاركة والمساواة في المعاملة، لذلك فإن هذا الميثاق عُد اعترافًا دوليًا بحق إلي حالة إعاقة أن يشارك في كل أنشطة المجتمع الذي يعيش فيه وينتمي إليه، وفي عام 1993 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة كذلك قواعد أساسية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مؤكدة على ضرورة تعليمهم تعليمًا نظاميًا، وتوالت مؤتمرات ومنتديات عالمية وإقليمية حول دمج ذوي الإعاقة، وفي إسبانيا عقد مؤتمر سالامانكا عام 1994 حول تعليم ذوي الإعاقة، وقد اعتبر بيان المؤتمر وثيقة دولية، إذ أشار إلى أن أكثر الوسائل فعالية في رفض مواقف التمييز العنصري هي المدارس الدامجة، حيث تبنى المؤتمر فكرة التعليم الدامج كاستراتيجية لتطوير تعليم ذوي الإعاقة، ومؤتمر اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية في بيروت عام 2001، حول دمج ذوي الإعاقة في مدارس التعليم العام (أبو جلاله، 2009).

وتكمن المشكلة البحثية في أن التوجهات الحديثة تسعى إلى إدراج الطلبة ذوي الإعاقة في فصول التعليم العام، في حين أن التشريعات تدعو إلى تعليم الطلبة ذوي الإعاقة في البيئات الأقل تقييدًا، لذا فهناك العديد من العوامل التي تؤثر على ما إذا كان المعلمون والمدراء يرحبون بالطلاب ذوي الإعاقة في الصفوف النظامية، وأن المدارس لديها استعدادها الفني والتنظيمي لاستقبال الطلاب من ذوي الإعاقة دورًا كبيرًا في نجاح تطبيق نظام التعليم الدامج، وفي الأردن عقدت وزارة التربية والتعليم عام 1987 المؤتمر الوطني للتطوير التربوي، حيث تقرر فيه نقل العناية وتعليم ذوي الإعاقة إلى وزارة التربية والتعليم بدلًا من وزارة التنمية الاجتماعية، وهنا أشارت دراسة غنيم (2017) بأن التحدي الذي يواجه عملية الدمج الشامل لذوي الإعاقة في المدارس العادية يكمن في استعداد المعلمين وإدارات المدارس وتهيئتهم لعملية الدمج. وبالملاحظة وإطلاع الباحثة في هذه الورقة فإن القصور واضح في الخدمات التي تقدمها المدارس الدامجة في الجانبين الفني والتنظيمي.

ومن هنا فإن هذه الورقة تبحث في الخدمات التي تقدمها المدارس الدامجة للطلبة ذوي الإعاقة، باستخدام المنهج الاستنتاجي يمكن التوصل إلى نتائج ترى الباحثة ضرورتها للوصول إلى تعليم دامج شامل.

### الخدمات التي تقدمها وزارة التربية والتعليم للمدارس الدامجة:

منذ أن صادقت الحكومة الأردنية فيما يتعلق بالتعليم الدامج لذوي الإعاقة؛ في 24 مايو من عام 1991 على اتفاقية حقوق الطفل في المملكة الأردنية الهاشمية، وعلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بتاريخ 2008/3/31 (حالة التصديق لصالح الأردن، 2022) معلنة بذلك التزامها بتنفيذ بنود هذه الاتفاقيات تحقيقاً لهدفها وغايتها، وعلى مدى العقدين الماضيين، ركز الأردن على تطوير وتحسين فرص التعلم والدعم للأطفال الصغار جداً وخاصة في السنوات القليلة الماضية. وتعاونت وزارتي التنمية والتربية والتعليم مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخاصة لتوسيع شبكة مرافق الطفولة المبكرة بطرق متنوعة (المناهج الدراسية، ومعايير التعلم، وتدريب المعلمين، ومعايير الترخيص، وما إلى ذلك)، وهناك حاجة إلى بذل جهود كبيرة لتلبية الاحتياجات التي لا يتم الوفاء بها حالياً، ومنها: التدخل المبكر والدمج في دور الحضانة النهارية ورياض الأطفال

(وزارة التربية والتعليم، قسم الإعاقات، <https://moe.gov.jo/ar/node:AM:10,25>)

وفيما يتعلق بممارسات التعليم الدامج في الأردن، فقد ذكرت الفقرة (45) من تقرير لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الصادر في 15 مايو 2017 بشأن الملاحظات الختامية للجنة على تقرير الأردن الأولي بشأن التعليم (المادة 24 من الاتفاقية) أن اللجنة أشارت إلى أن "عدم انتظام جمع البيانات عن الالتحاق من الأطفال ذوي الإعاقة في كل من التعليم النظامي والخاص، حيث أنها تشعر بالقلق نتيجة العديد من الأطفال ذوي الإعاقة الذين لا يتلقون تعليماً جيداً شاملاً، ولأن المعلمين يفتقرون إلى التدريب اللازم لتقديمهم مناهج الرياضيات والحاسوب، مما يؤدي إلى حرمان الصم والمكفوفين من الوصول إلى هذه المناهج (تقرير اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 2017).

لذلك يستنتج أن القصد من التوسع في التعليم الدامج شمول المؤسسات التعليمية والبرامج الخاصة التي تتناسب مع قدرات الطلبة وتلبي احتياجاتهم حيث تم تقديم استراتيجيات التدخل المبكر للطلبة الذين يعانون من صعوبات في التعلم والإعاقة العقلية لتلبية الاحتياجات التعليمية والاجتماعي لديهم، وتعد غرف المصادر حالياً أكثر الأماكن شيوعاً التي توفر التعليم للطلبة ذوي الإعاقة وتشمل هذه الترتيبات التقييم التربوي في المدارس والمؤسسات التي تلبي احتياجات الطلبة ذوي الإعاقة.

(وزارة التربية والتعليم، قسم الإعاقات، <https://moe.gov.jo/ar/node:AM:10,25>)

كما سعت وزارة التربية والتعليم إلى تطوير برامج التعليم الدامج، بحيث تؤدي إلى مرونة النظام التعليمي، وتزويد المؤسسات التعليمية بالمعلمين المساندين للمعلم النظامي في الغرفة الصفية، وتقديم الخدمات المساندة المتنوعة للطلبة ذوي الإعاقة، والعمل على تغيير الاتجاهات السلبية لدى المعلمين والطلبة النظاميين بالإضافة إلى تنفيذ القوانين والتشريعات ذات العلاقة بحقوق الطلبة ذوي الإعاقة، والسعي نحو تغيير رؤية التعليم للطلبة ذوي الإعاقة بحيث تصبح قائمة على العمل التعاوني بين جميع الجهات ذات العلاقة (وزارة التربية والتعليم، قسم الإعاقات، 2024).

لكن المدارس العادية ما زالت في جاهزيتها واستعدادها للتعليم الدامج في الأردن، ويمكن النظر إلى دراسة أجراها البعيريات (2018)، والتي أشارت إلى عدم جاهزية المدارس العادية، سيما ما يتعلق بكفاءة المعلم العامل في الدمج.

وتنفيذاً لما جاء في أحكام قانون الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 20 لعام 2017، أطلقت وزارة التربية والتعليم وبالتعاون مع المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الاستراتيجية العشرية للتعليم الدامج وذلك بتاريخ 2020/1/15 (وزارة التربية والتعليم، 2019)، حيث تم إلزام وزارة التربية والتعليم بإعداد خطة تهدف إلى دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع المؤسسات التعليمية، لتشمل إعداد الكوادر التعليمية وتهيئة المرافق المدرسية (المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 2019).

وهدفت الاستراتيجية العشرية إلى إيصال ما نسبته 10% من الأطفال ذوي الإعاقة ممن هم في سن التعليم إلى مدارس التعليم النظامي وذلك بحلول عام 2031، وتوفير جميع المتطلبات اللازمة لتعليم الدامج لهم، يتمكنوا من التمتع بكامل حقوقهم في التعليم والوصول إلى البرامج والخدمات والمرافق في المؤسسة التعليمية الملتحقين بها، بالإضافة إلى تمكينهم من الحصول على التعليم النوعي في البيئة التعليمية التي تتقبل التنوع والاختلاف وتوفير بيئة تعليمية داعمة لهم، وينبثق من هذا الهدف الرئيس مجموعة من الأهداف الفرعية؛ كخلق اتجاهات إيجابية نحو مج الطلبة ذوي الإعاقة في التعليم، والعمل على تهيئة وإعداد المباني المدرسية المرافق لضمان وصول الطلبة ذوي الإعاقة لها، والعمل على تطوير المناهج التعليمية بما يتناسب مع متطلبات التعليم الدامج، كذلك العمل على تدريب الكوادر التعليمية لرفع قدراتها المهنية بما يلبي متطلبات التعليم الدامج، بالإضافة إلى إجراء المزيد من البحوث والدراسات العلمية في مجال التعليم الدامج (طبال، 2019).

ولتحقيق الهدف العام والأهداف الخاصة للاستراتيجية العشرية، والتي تمثل الخدمات التي تقدمها وزارة التربية والتعليم لتعليم دامج، قُسمت إلى محاور غطت مختلف جوانب معرفية وعملية وفنية، ووفقاً لما جاء في الخطة التي أصدرتها وزارة التربية والتعليم والمجلس الأعلى لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة فإن هذه المحاور هي: (المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 2019).

1. السياسات والتشريعات: يهدف هذا المحور إلى التأكيد على أهمية توفير البيئة التشريعية التي تضمن حق الطلبة ذوي الإعاقة في التعليم الدامج، والعمل على تضمين الخطط والبرامج الخاصة بوزارة التربية والتعليم لحقوق وقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث يتمثل هذا المحور الأساس الذي تعتمد على إجراءات تطبيق التعليم الدامج.
2. التعريف والتشخيص وبرامج الدعم والإحالة: ويهدف إلى تعرف أحوال الطلبة ذوي الإعاقة؛ لتحديد متطلباتهم الخاصة، ولبناء خطط تربوية فردية وبرامج تعديل السلوك بما يتناسب مع احتياجاتهم.
3. إمكانية الوصول والترتيبات التيسيرية المعقولة: يهدف هذا المحور إلى توفير بيئة تعليمية مناسبة للطلبة ذوي الإعاقة في مختلف المرافق المدرسية؛ لتحقيق مبدأ المساواة بينهم وبين الطلبة النظاميين، ولتسهيل إمكانية وصولهم للمدرسة واستخدام جميع مرافقها بحرية، بالإضافة إلى متابعة متطلبات البناء الخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة.
4. التعلم والتعليم (البرامج التربوية): ويهدف هذا المحور إلى القيام بتطوير وتعديل مناهج واستراتيجيات التدريس وتعديل الامتحانات وفقاً للإجراءات الموحدة؛ وذلك لتكييف المناهج بما يتناسب مع متطلبات التعليم الدامج.
5. الموارد البشرية وبناء القدرات: يهدف هذا المحور إلى القيام بتأهيل وتدريب المعلمين ومديري المدارس والمشرفين على التعليم الدامج، والقيام بتوفير المعلمين المساندين
6. مرحلة ما قبل المدرسة: تهدف هذه المرحلة إلى بناء برامج خاصة بالتعليم الدامج في مرحلة ما قبل المدرسة، والعمل على توفير برامج التدخل المبكر للطلبة ذوي الإعاقة.

## النتائج والتوصيات:

يمكن استنتاج ما توصلت إليه الورقة البحثية ما يلي:

1. ما زالت ثقافة العيب قائمة في النظرة نحو ذوي الإعاقة، ودمجهم في المدارس العادية.
2. إن الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة مالا زالت قاصرة تجاه ذوي الإعاقة، رغم أن الاستراتيجية العشرية تناولت كافة القضايا المتعلقة بدمج ذوي الإعاقة في المدارس العادية، وفي ضوء النتائج توصي الورقة بما يلي:
1. يحتاج المعلمون العاملون في مجال الدمج إلى تدريبات مستمرة؛ للتعرف على أحدث الاستراتيجيات المستخدمة في عمليات الدمج.
2. تعزيز العلاقة بين المدارس الدامجة وأولياء الأمور من خلال عقد لقاءات إرشادية وتوعوية خاصة.

## المراجع

1. أبو جلاله، صبحي حمدان (2009). اتجاهات نحو دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في مؤسسات التعليم- ممارسات وتحديات، مجلة التربية، قطر، 3 (168): 94.
2. البعيرات، محمد (2018). جاهزية المدارس العادية الحكومية لإنجاح دمج الطلبة ذوي الإعاقة في الأردن، مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث، 4 (2)، 1-25.
3. سعدالدين، احمد عبد القادر (2019). واقع تطبيق دمج المعاقين ذهنيًا بمدارس مدينة جازان في ضوء رؤية المملكة 2030 لرعاية المعاقين، مجلة التربية الخاصة والتأهيل، 9 (32): ص51-23.
4. طبال، سهى (2019). واقع برامج التعليم الدامج في رياض الأطفال في المملكة الأردنية الهاشمية، المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
5. عبد الحميد، سعيد كمال (2011). تربية وتعليم المعوقين سمعيًا، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
6. غنيم، لمى صلاح (2017). دمج الطلبة ذوي الإعاقة في المدرسة العادية- تجربة الأردن، المؤتمر العلمي الرابع عشر "تطوير التعليم في عصر اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المستقبل"، مجلة كلية التربية، جامعة الفيوم، 24-2017/10/26، ص449-461.
7. الفايز، حصة سليمان (2008). دمج الأطفال ذوي الحاجات الخاصة مع العاديين في مؤسسات رياض الأطفال، الرياض: دار المواجه العربية.
8. المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2019). الاستراتيجية العشرية للتعليم الدامج (2019-2029).
9. وزارة التربية والتعليم، قسم الإعاقات <https://moe.gov.jo:AM:10,25,5/11/2024>
10. تقرير اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 2017.

## المراجع الأجنبية

- 1- Ahmad, N. A., & Satari, N. (2021). Preparedness of Special Education Teachers in The Implementation of Inclusive Education. *International Journal of Academic Research in Progressive Education and Development*, 10(2), 823–838.